



المعهد العربي للتخطيط بالكويت  
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

# نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية  
العدد السابع والتسعون - نوفمبر/ تشرين ثاني 2010 - السنة التاسعة

## أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمّتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي  
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت



# المحتويات

2	..... أولاً؛ مقدمة
2	..... ثانياً؛ نموذج الجاذبية والمبررات النظرية
4	..... ثالثاً؛ نموذج الجاذبية الموسع وتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة
7	..... رابعاً؛ الخاتمة
8	..... المراجع

# نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة

إعداد: د. وليد عبد مولا

أولاً: مقدمة

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، حيث يجعل، (في شكله الأساسي)، التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول. يحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر أيضاً المسافة والحجم المادي بين كتلتين.

لاقى هذا النموذج نجاحاً صريحاً من وجهة نظر الاقتصاد القياسي، في حين تبقى مبرراته النظرية موضوع خلاف واسع. يهدف هذا العدد من جسر التنمية إلى استعراض بعض أهم الاستنتاجات الناجمة عن استخدام نموذج الجاذبية لا سيما في ما يتعلق بالتدفقات التجارية في المنطقة العربية، ويتكون من ثلاثة أجزاء باستثناء المقدمة. حيث يناقش على التوالي المبررات النظرية لنموذج الجاذبية، ثم يتناول النموذج الموسع للجاذبية ودوره في تقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة، وأخيراً الخاتمة.

**يجعل نموذج الجاذبية في شكله الأساسي، التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول.**

ثانياً: نموذج الجاذبية والمبررات النظرية

لفهم مُحددات التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للدولتين، و يعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة  $i$  إلى الدولة  $j$   $F_{ij}$  على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين  $M_i$  و  $M_j$  مقسوماً على المسافة بينهما وتمييط التعبير بثابت  $G$ . ويمكن كتابة هذا التعريف في شكل معادلة فنية على النحو التالي:

$$F_{ij} = \frac{G \times M_i \times M_j}{D_{ij}} \quad (1)$$

حيث: تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة  $i$  إلى أو من الدولة  $j$ .

$F_{ij}G$  = ثابت.

$M_i M_j$  = يعبران عن الحجم الاقتصادي

للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي

للدولتين  $i$  و  $j$ .

$D_{ij}$  = المسافة (بالكيلو مترات أو الأميال)

بين الدولتين، وهي مؤشر لتكلفة التجارة.



**تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتماداً على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات المؤثرة على تدفقات التجارة، وأخيراً لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية.**

المتبادل. كذلك فقد تم اعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمة لهذه التكتلات.

ونظراً لبساطة هذا النموذج الذي عرض في مجال الاقتصاد عن طريق إيزارد (1954) وتبرجن (1962) وبوهنن (1963) فقد تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الدولية. وتركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتماداً على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوسيع نطاقها، لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، وأخيراً لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية. و

**خلصت العديد من الدراسات إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة.**

يجدر الذكر في هذا الخصوص بأن نموذج الجاذبية للتجارة تعرض في السابق، رغم استخدامه الواسع من طرف الاقتصاديين القياسيين، لانتقادات عديدة وذلك بالنظر لافتقاره إلى الأسس النظرية.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln). حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

$$\text{Ln}(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln}(M_{it}) + \alpha_2 \text{Ln}(M_{jt}) - \alpha_3 \text{Ln}(D_{ijt}) \quad (2)$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا اعتماداً على ثلاثة متغيرات تابعة والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج  $\alpha_1$  و  $\alpha_2$  و  $\alpha_3$  كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام إقتصادات الدول أو المسافة بينها.

تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل  $\alpha_1$ % إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تنقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا زادت ما المسافة بينهما بنسبة 1%. وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءاً بسيطاً من التغيرات في تدفقات التجارة. لذلك عمل الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية، التي تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه الدول. تعكس هذه المتغيرات مستوى متوسط الدخل، وعدد السكان، ومستوى الأسعار، والحدود المشتركة، والعلاقات اللغوية، والتاريخ الاستعماري المشترك، وأسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر



**بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، سعت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع مُحددات التدفقات التجارية، منها متوسط الدخل واللغة والحدود والتاريخ المشترك والبنية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة.**

ردیئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقات الإقليمية للتجارة، كالمجموعة الأوروبية ومجموعة دول شمال أمريكا ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية و0 ما عدا ذلك<sup>(2)</sup>.

وقد أدى ذلك إلى العديد من الانتقادات، حيث يظن البعض أن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلاً في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها، إلا أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعاً بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة، التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المضرة

ويلاحظ أن النظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أسس مختلفة، بما في ذلك هبات الطبيعة، والاختلافات التقنية، وتزايد الغلة في ضوء النموذج الريكاردي ونموذج هيكشور - أولين، ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات الإنتاجية على التوالي. وخلصت العديد من الأوراق<sup>(1)</sup> إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة، وأدت إلى اعتبار المزيد من المحددات لتدفقات التجارة، وتذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية وأهم الأسس النظرية في تفسير التجارة الدولية.

### ثالثاً: نموذج الجاذبية الموسع وتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، فقد سعت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع مُحددات التدفقات التجارية. على سبيل المثال، تبين أن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات، لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين. كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل الحدود واللغة والتاريخ المشترك تؤثر إجمالاً بشكل إيجابي على التدفقات التجارية. كذلك الحال، فإن نوعية البيئة المؤسسية، المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد، تؤثر إيجاباً بالتدفقات التجارية إذا ما عكست مؤسسات راقية وسلباً إذا عكست بيئة مؤسسية



عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007، في محاولة لتقديم أثر منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية<sup>(4)</sup> بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إقليمية أخرى هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية<sup>(5)</sup> والاتحاد المغربي<sup>(6)</sup> واتفاقية أغادير 2004<sup>(7)</sup> في تحفيز التجارة البينية العربية.

وقد تم تقدير نموذج موسع للجاذبية، اشتمل على 16 متغير مفسر للصادرات من الدولة i للدولة j في السنة t، هي :

وتدفقات التجارة. وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء. في حين لم تحظى الاتفاقات الإقليمية العربية إلا بالقليل من الاهتمام إلا في الأونة الأخيرة، حيث تناول نعيم (2005) وباريدي (2006) وعبد مولاه (2009) وبتشاريا وولد (2010) التكامل التجاري في المنطقة العربية اعتماداً على نموذج الجاذبية. وقد تناولت دراسة عبد مولاه (2009) تدفقات التجارة لـ 21 دولة

Ln(Exports <sub>ijt</sub> )	لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة t.
LnGDP <sub>ijt</sub>	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة j في السنة t.
LnDistance <sub>ij</sub>	لوغاريتم المسافة بين الدولتين i وj.
Border <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj و0 ما عدا ذلك.
Language <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولتين i وj و0 ما عدا ذلك.
Colonizer <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشترك الدولتين i وj في التاريخ الاستعماري و0 ما عدا ذلك.
TradeFreedom <sub>ij</sub>	مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاري j في السنة t.
Complementarity <sub>ijt</sub>	مؤشر توافق التجارة بين الدولتين i وj في السنة t، يعبر عن مدى توافق صادرات i مع واردات j.
Arab <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى الدول العربية و0 ما عدا ذلك.
GAFTA <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj أعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية و0 ما عدا ذلك.
GCC <sub>ij</sub>	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية و0 ما عدا ذلك.



UMA<sub>ij</sub> متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى الاتحاد المغربي و0 ما عدا ذلك.

AGADIR<sub>ij</sub> متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى اتفاقية أغادير 2004 و0 ما عدا ذلك.

EU<sub>ij</sub> متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضواً في الاتحاد الأوروبي و0 ما عدا ذلك.

NAFTA<sub>ij</sub> متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضواً في مجموعة شمال أمريكا للتجارة و0 ما عدا ذلك.

ASEAN<sub>ij</sub> متغير وهمي، يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضواً في اتحاد دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الهند والصين، و0 ما عدا ذلك.

وقد خلصت الورقة إلى تأثير مستوى الصادرات العربية إيجاباً بحجم الاقتصاد وسلباً بالمسافة، كما يتنبأ النموذج الأساسي للجاذبية، بالإضافة إلى ذلك، بأن تلعب متغيرات النموذج الموسع كالحدود المشتركة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك دوراً مهماً في تحفيز التدفقات التجارية.

**يبقى مستوى التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية دون المستوى المرجو إذا ما قورنت بما حققته العديد من الاتفاقات الإقليمية للتجارة حول العالم، أو حتى بمستوى التجارة البينية لاتفاقية أغادير 2004 رغم حداثةها.**

مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة الدول العربية. ولكن مستوى التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الكبرى يبقى دون المستوى المرجو إذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقات الإقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير 2004 رغم حداثةها. يعزي هذا الفشل النسبي جزئياً إلى ارتباط العديد من الدول العربية إلى دول خارج المنطقة بحكم التاريخ،

**يتأثر مستوى الصادرات العربية إيجاباً بحجم الاقتصاد وسلباً بالمسافة.**

من ناحية أخرى، تبين أن الحرية التجارية كمؤشر للبنية المؤسسية للشريك التجاري لا تؤدي كما هو متوقع إلى تحفيز التجارة، وذلك على عكس مؤشر توافق التجارة، الذي يلعب دوراً مهماً يزيد عن أهمية الحدود واللغة المشتركة مجتمعتين. تشير هذه النتيجة إلى أن تعزيز التجارة البنية العربية لا يمر إلا عن طريق تنويع وتشجيع المنتجات المحلية بعيداً عن هيمنة منتجات الطاقة.

كذلك تخلص الورقة إلى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية، أدت إلى تعزيز التجارة بين السبع عشر دولة عربية



وحجم الاقتصاد. حيث يُمكن هذا النموذج من قياس تأثير مستوى الدخل، وعدد السكان ومستويات الأسعار، واللغة والحدود المشتركة والتاريخ المشترك والعملية الموحدة بالإضافة إلى تقدير أهمية الاتفاقات الإقليمية التجارة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

من خلال الاعتماد على نموذج مبسط للتدفقات التجارية للدول العربية، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الاتفاقات الإقليمية العربية الأربعة وهي منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير، لم تحقق الغرض من بعثها على غرار بعض التكتلات التجارية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة شمال أمريكا. يستدعي ذلك المزيد من الجهود البحثية للوقوف على أهم المعوقات في وجه التجارة البينية العربية.

وباتفاقات التجارة البينية الحرة، وكذلك إلى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى وأهمها الآسيين.

## رابعاً : الخاتمة

ينطوي تحليل التدفقات التجارية بين الدول على نظام معقد من العلاقات الاقتصادية والجغرافية والسياسية. وقد لاقى نموذج الجاذبية نجاحاً كبيراً منذ إيزارد (1954) وتنبرجن (1962) على الرغم من كل الانتقادات المتعلقة بمبرراته النظرية، بالإضافة إلى عدم توافق الاقتصاد القياسي في ما يخص صياغة النموذج أو طريقة التقدير. ويمكن إرجاع نجاح نموذج الجاذبية في قدرته على استخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة، بالإضافة إلى متغيرين أساسيين، وهما المسافة

## الهوامش

- (1) اندرسون (1979)، هيلبمان وكروجمان (1985)، هيلبمان (1987)، بركشن (1989)، أندرسون وفان وينكوب (2003) وإفينت وكيلير (2002).
- (2) أوكليدو وماكبي (1994)، كروجر (1999)، حسان (2001)، سيرنت (2001)، آدمس (2003)، فيليبيني ومولينيني (2003)، جاكراث (2007) وكاندوجان (2008).
- (3) فيك وموليجان (1989)، ماتياس (1997)، بولاك (1996) وسانتوس سيلفا، وتينيرير (2006).
- (4) الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، العراق، فلسطين، السودان والجزائر.
- (5) السعودية، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات والبحرين.
- (6) موريتانيا، الجزائر، تونس وليبيا.
- (7) مصر، الأردن، المغرب وتونس.



## المراجع الانجليزية

Abdmoulah, W., 2009, Arab Trade Integration: An Augmented Gravity Model, presented at the 5<sup>th</sup> international conference on Global Research in business and economics, Kuala Lumpur, Malaysia.

Adams, R., Dee, P., Gali, J., and McGuire, G., 2003, Trade and investment effects of preferential trading arrangements-old and new evidence. Productivity Commission Staff Working Paper, Canberra.

Anderson, P.S., 1979, A Theoretical Foundation for the Gravity Equation, American Economic Review, 69, 106-116.

Bhattacharya, R., and Wolde H., 2010, Constraints on Trade in the MENA Region, IMF wp, 10, 31.

Cernat, L., 2001. Assessing regional trade arrangements: Are south-south RTAs more trade diverting? Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series. No. 16 UNCTAD.

Evenett, S.J. and W. Keller., 2002, On the Theories Explaining the Success of the Gravity Equation, Journal of Political Economy, 110, 281-316.

Fik, T. J. and G. F. Mulligan., 1998, Functional form and spatial interaction models, Environment and Planning A, vol. 30, pp. 1497-1507.

Filippini C., and V Molini., 2003, The determinants of East Asian trade flows: A gravity equation approach, Journal of Asian Economics, 14, pp. 695-711.

Hassan, M. K., 2001., Is SAARC a Viable Economic Block? Evidence from Gravity Model, Journal of Asian Economics, 12, 2.

Isard, W., 1954., Location Theory and Trade Theory: Short-Run Analysis, Quarterly Journal of Economics, 68, pp. 305- 322

Jugurnath B., Stewart M., and Brooks R., 2007, Asia/Pacific Regional Trade Agreements: An empirical study, Journal of Asian Economics, 18, 6, pp. 974-987.

Kandogan, Y., 2008, Consistent Estimates of Regional Blocs' Trade Effects. Review of International Economics, 16, 2, pp 301-314.

Krueger A., 1999, Trade creation and trade diversion under NAFTA. National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 7429.



Linnemann, H., 1966., An econometric study of international trade flows, Amsterdam.

Matyas, L., 1997., Proper Econometric Specification of the Gravity Model, Blackwell Publishers Ltd, 108 Cowley Road, Oxford OX4, UK.

Oguledo V., and Macphee C., 1994, Gravity models: A reformulation and an application to discriminatory trade arrangements, Applied Economics, 26, pp. 107–120.

Polak, Jacques J., 1996., Is APEC a natural regional trading bloc? A critique of the gravity model of international trade, World Economy, 19, 5, pp. 533-543.

Poyhonen, P., 1963., A tentative model for the volume of trade between countries, Weltwirtschaftliches Archiv, 90, pp. 93-100.

Santos Silva, J.M.C. and Tenreyro, S., 2006., The log of gravity, Review of Economics and Statistics, 88, 4, pp. 641-658.

Tinbergen J., 1962., Shaping the world economy: Suggestions for an international trade policy, Twentieth Century Fund Press, New York.

# قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المخلاتات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والإربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني والإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الائتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الإربعون



الخامس الأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	ادوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	اليئنة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الاداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والاداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		أخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الاسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور أسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد طفلاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الاسهم العربية
التسعون	د. حسين الاسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد موله	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. احمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	الخصائص والتحديات
الرابع والتسعون	د. إبراهيم اونور	تذبذب اسواق الأوراق المالية
الخامس والتسعون	د. محمد ابو السعود	الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	مؤشرات النظم التعليمية
السابع والتسعون	د. وليد عبد موله	نماذج الجدائية لتفسير تدفقات التجارة
		العدد المقبل
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

[http://www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)





## Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait  
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754  
Fax : 24842935



E-mail : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw)  
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت  
هاتف: 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)  
فاكس: 24842935